منير الحمش

الاقتصاد السياسي: الفساد ـ الإصلاح ـ التنمية

(دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦). ٢١٧ ص.

محمد سمير مصطفى

أستاذ الاقتصاد في معهد التخطيط القومي، القاهرة.

تقول المقدمة إن خطورة الفساد ليست في نتائجه الاقتصادية فقط، وإنما في نتائجه الاجتماعية وفي خلخلة العلاقات بين أفراد المجتمع، وإقامتها على أسس غير سليمة وغير سوية، والفساد اليوم عبر استغلاله لظروف معينة، يعوق اختيار طريق الإصلاح، تماماً كما يعوق خيار التنمية والعدالة الاجتماعية. من هنا تبدو أهمية الإصلاح في تحقيق وإشاعة أجواء الشفافية وإطلاق الحريات السياسية وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية وتدعيم الوحدة الوطنية.

يقول المؤلّف إن العولمة قد أدت إلى تفاقم المشكلات والأزمات، ويورد مجموعة من الحقائق يدلل بها على ذلك، ومنها أن نصف سكان العالم يعيش على دخل يقدر بأقل من دولارين في اليوم، وأن الناتج المحلي الإجمالي لأفقر ٤٨ دولة (ربع بلدان العالم) يقل عن الثروة التي جمعها أغنى ثلاثة أشخاص في العالم، وأن أقل من ١ في المئة مما يصرف في العالم سنوياً على شراء الأسلحة كان كافياً لوضع كلّ الأطفال في مدارس عام ٢٠٠٠، ولكن هذا لم يحدث.

يعرض **الفصل الأول** لموضوع الاقتصاد السياسي للفساد. وبعد أن يوطئ لتاريخ الفساد يعرف الفساد بحسب منظمة الشفافية بأنه «استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة» ويعرفه البنك الدولي بأنه «إساءة استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص ويحدد التعريف آليتين رئيسيتين من آليات الفساد:

١ ـ آلية دفع الرشوة والعمولة إلى الموظفين المسؤولين في الحكومة والقطاعين العام والخاص لتسهيل عقد الصفقات وتسهيل الأمور لرجال الأعمال والشركات الأجنبية، وهو ما يسمّى تاريخياً في المنطقة العربية «البراطيل».

٢ ـ الرشوة المقنعة أو العينية في شكل وضع اليد على المال والحصول على مواقع متقدمة للأبناء والأصهار والأقارب في الجهاز الوظيفي في قطاع الأعمال (العام والخاص) وهذا المستوى الثاني، هو أخطر آليات الفساد السائد في المنطقة العربية. ويعم الفساد في حالات ثلاث من أجل الحصول على منفعة حكومية والسيطرة على النظام من أجل تجنب رفع تكاليف أو تخفيض أسعار أو تكاليف

بضاعة أو خدمة حكومية، أو من أجل الحصول على منافع رسمية. ويفرق المؤلّف بين نوعية الفساد في ما يتعلق بحجمه: النوع الأول ويتعلق بأداء الوظائف والخدمات الروتينية، والنوع الثاني ويشمل كلّ أنواع الفساد التي تتناسب مع حجم الأرباح والمكاسب التي يحققها الراشي في كلّ حالة على حدة.

بعد ذلك يناقش المؤلّف النتائج السياسية والاقتصادية وكيفية القضاء على الفساد مؤكّداً أن الفساد ظاهرة ديناميكية ومركبة في آن واحد وأنه لا يمكن حسمها في أجل قصير، وأن مكافحتها هي مسؤولية المجتمع بِكُلّ أطيافه، وأنه يجب معالجة الجذور لا الأعراض كما ينبغي معالجتها من منظور سياسي اقتصادي اجتماعي ثقافي.

وأما **الفصل الثاني** فيعرض لموضوع الإصلاح الديمقراطي في البلدان العربية بين الضغوط الخارجية والضرورات الداخلية. ويبدأ باستعراض مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اتخذ من حقائق تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٢ المادة الأساسية، التي ترى أن نقائص الحال العربي تتركز في الحرية والمعرفة وتمكين المرأة ويرى ضرورة العمل على:

تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح وبناء مجتمع معرفي وتوسيع الفرص الاقتصادية وتدريب النساء والانتخابات الحرة ومكافحة الفساد والإعلام الحر والمستقل، وتشجيع المجتمع المدني وتحسين المناهج الدراسية، وبعد ذلك يقدم المؤلّف نقداً للمشروع الأمريكي ويركز على افتراضاته الخاطئة وهي تحليلات ونتائج تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٢ وتحديد النطاق الجغرافي لمشروع الشرق الأوسط الذي يضم بلداناً وأعراقاً متباينة الخلفيات الحضارية والثقافية والسياسية والاقتصادية وإن غلبت عليها عقيدة الإسلام، وإنه ينظر إلى منطقة الشرق الأوسط على أنّها تعاني فراغاً سياسياً، وأن بالإمكان تصدير الأنظمة إلى بلدان أخرى، وأن المنطقة هي البنية الأساسية لتفريغ الإرهاب وأن المشروع ينطلق استناداً إلى مشروعية الولايات المتحدة في طرحها لهذا المشروع. بعد ذلك يناقش المؤلّف مستقبل الإصلاح في سوريا في ظلّ التحديات الراهنة التي أعلن عنها في ظلّ محاور ثلاث:

المحور الأول: ويطرح أفكاراً جديدة في المجالات المختلفة بهدف حلّ المشكلات والمصاعب الراهنة في سوريا.

المحور الثاني: الاستغناء عن أفكار قديمة لا تناسب الواقع الحالي.

المحور الثالث: تطوير أفكار قديمة لتتناسب مع مضمون الأهداف الحاضرة والمستقبلية.

ويعرض **الفصل الثالث** لموضوع التنمية بحسبانها النشاط الأساسي والنهائي لأي مجتمع وذلك من منظور:

١ ـ خيارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية السورية.

٢ ـ مأزق التنمية في بلدان العالم الثالث في ظلّ آليات العولمة الاقتصادية.

٣ ـ مبادرات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب الأوروبي للإصلاح الاقتصادي.

٤ ـ ضعف الثقافة الاقتصادية وتهافتها.

٥ ـ فشل الدولة التنموية وأسباب فشلها وكيف يمكن استعادتها؟

٦ ـ قصة اقتصاد السوق والحلول المعلبة.

٧ ـ دور الدولة في ظلّ التغير والمناخ الإقليمي والدولي

٨ ـ حائط الصد ضدّ العولمة المتأمركة.

٩ ـ فرضيات الليبرالية الاقتصادية الجديدة وسياسات اقتصاد حرية السوق.

١٠ ـ زحمة الشعارات المطروحة

١١ ـ كيفية فهم اقتصاد السوق الاجتماعي وكيفية تطبيقه.

والكتاب بعد استعراض مادته هو مجموعة من المقالات التي قدمها المؤلّف في مناسبات مختلفة وأمام محافل مختلفة في وطنه سوريا أو لبنان أو مصر أو التي نشرها في الجرائد اليومية وحاول أن ينظمها ويجمع بينها تحت عنوان عريض هو **الاقتصاد السياسي: الفساد ـ الإصلاح ـ التنمية**.

والكتاب مكتوب بلغة سياسية تعكس حس المؤلّف العروبي الصادق الداعي إلى نهضة الأمة ووقوفها صفاً واحداً ضدّ رياح العولمة المتأمركة وتدخلات الولايات المتحدة في المنطقة التي تحرّكها دوافع السيطرة على منابع النفط واحتياطاته الضخمة، وتغذيها الرغبة في فرض أيديولوجياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية المعتمدة على أفكار خاطئة وتحيز مضاد ضدّ الأمة كلها وعناصر ثقافاتها وسياستها وحركتها الاجتماعية.

وعلى أي حال فالكتاب غني بأفكاره ومادته غير أن عدداً من الفرضيات التي ساقها المؤلّف كانت بحاجة إلى اختبارها وتعزيزها بالتحليلات الموثقة ■